

الكويت بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على البناء والعطاء

السمةكة: الصراعات السياسية شلت البلد وأدخلته في نفق مظلم

كثيرون هم من يعيشون على الفتنة والأحاديث الطائفية .. وأسرة الصباح هي التي تعرف مصلحة البلد



سمو السمةكة

شدد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمةكة على ضرورة أن يلعب المجلس دوراً حيوياً لأحداث التنمية في البلاد بعدما تعطلت خلال الفترة الماضية مشيراً إلى أن الكويت تملك الكفاءات والفكرات، ويجب أن تستغل تلك الطاقات لبناء البلد وتطويرة.

وأكد السمةكة أن تنمية بوجود فساد مالي وإداري وأول خطوة هي الإصلاح، فالتكوير بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على البناء والعطاء، وزراء أكفاء يعقلية إدارية لدفع عجلة التطوير والتنمية، ولا يمكن القيام بدورهم للشود إلا بعد تطهير الوزارات من الفساد.

المرسوم الذي صدر من سمو الأمير بالصوت الواحد إلا أن يسلك الطرق الدستورية للتعامل معه، مشيراً إلى أن المجلس للبل بإمكانه رفض أو إقرار هذا المرسوم أو إقالته إلى المحكمة الدستورية.

وأضاف أن من يريد أن يفعل المشاكل ويقوض الدستور ويخلق الفوضى في البلد فسيجد الكويت وشعبها سداً متيعاً ضد كل محاولة للفتنة أو العبث أو خلق الفوضى.

وأشار إلى أن الكثير من الناس لا بدستور ولا بالقانون يشير إلى أن انخفاض المشاركة في الانتخابات سبباً في إضعاف العملية السياسية عن المجلس، مؤكداً أن طموح سمو الأمير بأن يستمر المجلس أربع سنوات وهذا دليل على حرص سموه على الاستقرار ووضع الأمور في سبيلها الصحيح، وعن مقابلة الانتخابات من قبل الأغلبية وبعض

تجارب الدول المجاورة لا تسمح بزعة أمن البلاد من بعض من يعتمد استغلال حماس الشباب في تأجيج الشارع

ولا تنتقل للخلق، فالرحلة المقبلة مرحلة تقاؤل وتعاون وانتقاد.

وأضاف السمةكة أن مرسوم القانون، مشيراً إلى أن الأمر وصل إلى تطاول بعض مستخدمى وسائل التواصل الاجتماعي كدعوى فيسبوك، على شخصيات بارزة وإلى التحدث في قضايا عسكرية وحساسة.

ودعا جميع أطراف وقفات المجتمع الكويتي لإتخاذ العملية الانتخابية الحالية، وأن نبرهن لمن يريد نشر لهذا البلد أن هناك أناساً محبين للبلد ونحث الآخرين على الحضور إلى صناديق الاقتراع

إن تردع كل من يحاول أو يقصد عرس الكويت الديمقراطية، كون آلية التصويت لم تناسب مصالحه الشخصية.

أوضح أن المجلس للبل يجب أن يكون كتلة واحدة، لأن طريقه مليء بالتحديات، ولهذا عليه أن يتجرأ ويشجع لدفع عجلة التنمية إلى الأمام من مشاريع تنموية وتعليمية وصحية وإسكانية والاهتمام بالشباب والطاقت الشبابية وتطبيق القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية ما بين أفراد المجتمع الكويتي بمسطرة واحدة، وهذا ما يطمحه برنامج الانتخابي في حال وصوله للمجلس.

وقال إن الوضع السياسي في الدول المجاورة لا يسمح بزعة أمن البلاد من بعض نواب الأمة الذين تعمدوا استغلال حماس الشباب في تأجيج الشارع، مؤكداً أن شبابنا بالفعل حق يراه به حق، إلا أن حراك الأغلبية حق يراه به باطل بعد أن ابتغوا بيان خطوات أمير البلاد في الإصلاح ضد مصالحهم الشخصية، مؤكداً أن الصوت الواحد هو الأفضل للمجتمع الكويتي والذي سيعمل على نيل الطائفية والقبلية والتحالفات وتبادل الأصوات التي كانت تدمر الكويت كون أن هناك فئات الكفاءات من نساء ورجال الدولة خرجوا من ممارسة حق دخول المنابر السياسية كونهم مستقلين، أما الصوت الواحد فسيعطي فرصة أكبر لهم لممارسة هذا الحق السياسي لخدمة الكويت.

أكد أنه يحمل برنامجاً انتخابياً طموحاً وشاملاً العدو: الحراك الشعبي أيقظ السلطين للنهوض بمسؤولياتهما



خالد العدو

والدستورية في ذلك، وأنا متيقن أن حكمة سمو الأمير حفظته الله سوف تعبر بسبقية الكويت إلى بر الأمان، فأثلاً أن الوجوه التي تستصل إلى مجلس الأمة ستكون مزيجاً بين المخضرمين والجديدة والتي سوف تتجه مباشرة إلى واقع من الإنجازات والمشاريع وخطط التنمية والتي حتماً ستنتفض بالكويت وتعيدنا إلى مكانتها الرائدة بين دول الخليج والعالم.

واختتم العدو تصريحه بقوله إن ترك القضايا الكبرى كالأسكان والتوظيف والصحة والبنون وأنا متأكد أن القادم أفضل وأن الحراك الشعبي أيقظ المارد الشعبي والحكومة للنهوض بالمسؤوليات والأخذ بيد الكويت نحو المستقبل.

بوقريص: ندخل في سباق مع الزمن لبناء الكويت الجديدة

وقد صدر مرسوم الضرورة فيجب التعامل معه وفق مقتضيات المصلحة الوطنية رغم اعتراضنا عليه ويجب أن نسلك السبل القانونية

أكد مرشح الدائرة الثالثة أنور بوقريص أن تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والأمان وسيادة القانون هي من اهتماماتي وأولوياتي لخدمة هذا الوطن مبيناً أنه بدون هذه المقومات لا تدور عجلة التنمية

طالب بتنحية أي اعتبارات تفوق بين أبناء الوطن الواحد الخالدي: اعتماد الكفاءة في المناصب القيادية ضرورة لإصلاح أوضاع البلاد

خصوصاً أن هناك كفاءات لديها من الخبرات والمؤهلات التي تؤهلها لتولي زمام الأمور في مؤسسات الدولة

وطالب الخالدي الحكومة بتشجيع أصحاب الكفاءات وتذليل العقبات أمامهم من أجل المشاركة البناءة في مسؤولية تنمية البلد بدلاً من استبعاد بعض الشرائح بداعي انتمائهم وتوجهاتهم. وأفاد الخالدي أنه لا يستقيم حال من الأحوال حين ضد شراخ معينة في المجتمع ولا بد من الإنصاف في التعامل بين المواطنين لأنهم جميعاً سواسية وفقاً للدستور ومواد.

وبين الخالدي أن انتفاص حق من حقوق فئة تعتبر شريكاً أساسياً في عملية بناء الوطن سيولد ضعيفة لا يتحملها المواطنون الذي جيل على التحالف الاجتماعي.

الحكومة مطالبة بتذليل العقبات أمام النابغين للمشاركة البناءة في تنمية البلد



عبدان الخالدي

الكفاءة في التعيينات من دون تمييز بين فرد وآخر داعياً إلى وضع أسس علمية برئستها المواطنون كافة عند التعيين في المناصب القيادية

القيادية استناداً على أسباب غير منطقية ولا شت إلى واقع المواطنة وفضل الخالدي اعتماد مبدأ

انتقاص حق أي فئة من المجتمع يولد ضعيفة لانتحملها

يختصن الجميع ولا يبخس حق مواطن كونه ينتمي إلى فئة معينة. واستغرب الخالدي استبعاد العناصر القادرة على تولي المناصب

دعا مرشح الدائرة الخامسة المحاسي عبيدان الخالدي إلى اعتماد معيار الكفاءة والخبرة عند التعيين في المناصب القيادية بدلاً من الاختيار الذي ينجح نوعاً إلى اعتبارات نفقت شراخ المجتمع وشجع الترافعية بين أفراد الوطن الواحد وقال الخالدي في تصريح صحفي من برصد التعيينات على مدى عقود مضت ير أن هناك فئات في المجتمع تم إقصاؤها مع سبق الإصرار والترصد ولم ينظر إلى كفاءة أبنائها وإنما جحيت عنهم المناصب القيادية بداعي ذرائع وأهية ليس لها أي اعتبار في المجتمعات الرافقة. وذكر الخالدي أن مكونات المجتمع شاركت جميعها في بناء كيان الدولة وصنعوا سوريا تاريخ بلدهم وأرسوا مصلته والحري بالوطن ألا يفرق بين أبنائه وإنما

الكويتية لحماية دورها في مختلف المواقع السياسية والفنية والتنمية من خلال العمل على تعديل قانون التأسيسات الاجتماعية لتقليص المدة إلى 15 عام للمرة العاملة لمكتبها من عناية أسرته وفهرتها على إبعاد نشأ ميم. وتعيد قانون الرعاية السكنية وزيادة قرضها الإسكاني من 45 ألفاً إلى 70 ألفاً وفق شروط ومعايير مرنة.

ولفت إلى تفعيل قوانين حماية الطفل والاهتمام والنهوض به وبوسائل تنشئته على أحدث ما توصل إليه العلم الحديث تربية وتعليمه، إذ أن على الدولة أن تذل ما في وسعها في رعاية الطفولة والسنش، إضافة إلى استئثار طاقات الشباب في القوات التنموية والفكرية النافعة وتوقيع كافة الوسائل الحديثة للعناية بهم خلقاً وأخلاقاً.



هنا بوجرة

طالبات مرشحة الدائرة الثالثة هنا بوجرة الحكومة ولا سيما وزارة التربية بالنهوض بدورها من خلال إصلاح التعليم والاهتمام بالشأن التربوي العام للطفلة بجميع مراحلها الدراسية، مشيراً إلى أن العنصر البشري الوطني هو الرافد والحرك لجميع ملفات التنمية، مؤكداً على ضرورة وضع رؤية تعليمية إستراتيجية بهدف تطوير وتنمية المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

وقالت بوجرة في تصريح صحفي: إن الواقع التعليمي في الكويت يفرض علينا جميعاً وقفة نعيد من خلالها توجيه بوصلة إلى طريقها الصحيح خصوصاً ونحن نكسب ونشاهد ضعف المستوى العلمي للطفلة ما حدا بأولياء الأمور إلى التوجه بابنائهم نحو التعليم الأهلي الذي بدوره أصبح يعاني من

تأمين العلاج التأهيلي النموذجي للمعاقين واستمرار دعمهم ومن يراهم بوجرة: المنظومة التعليمية بحاجة إلى تعديل لتطوير العنصر البشري الوطني

الكويتية لحماية دورها في مختلف المواقع السياسية والفنية والتنمية من خلال العمل على تعديل قانون التأسيسات الاجتماعية لتقليص المدة إلى 15 عام للمرة العاملة لمكتبها من عناية أسرته وفهرتها على إبعاد نشأ ميم. وتعيد قانون الرعاية السكنية وزيادة قرضها الإسكاني من 45 ألفاً إلى 70 ألفاً وفق شروط ومعايير مرنة.

ولفت إلى تفعيل قوانين حماية الطفل والاهتمام والنهوض به وبوسائل تنشئته على أحدث ما توصل إليه العلم الحديث تربية وتعليمه، إذ أن على الدولة أن تذل ما في وسعها في رعاية الطفولة والسنش، إضافة إلى استئثار طاقات الشباب في القوات التنموية والفكرية النافعة وتوقيع كافة الوسائل الحديثة للعناية بهم خلقاً وأخلاقاً.

الكويتية لحماية دورها في مختلف المواقع السياسية والفنية والتنمية من خلال العمل على تعديل قانون التأسيسات الاجتماعية لتقليص المدة إلى 15 عام للمرة العاملة لمكتبها من عناية أسرته وفهرتها على إبعاد نشأ ميم. وتعيد قانون الرعاية السكنية وزيادة قرضها الإسكاني من 45 ألفاً إلى 70 ألفاً وفق شروط ومعايير مرنة.

ولفت إلى تفعيل قوانين حماية الطفل والاهتمام والنهوض به وبوسائل تنشئته على أحدث ما توصل إليه العلم الحديث تربية وتعليمه، إذ أن على الدولة أن تذل ما في وسعها في رعاية الطفولة والسنش، إضافة إلى استئثار طاقات الشباب في القوات التنموية والفكرية النافعة وتوقيع كافة الوسائل الحديثة للعناية بهم خلقاً وأخلاقاً.

لإبعاد المراقبين عن أي ضغوطات تتعلق بالمال العام إبراهيم: إنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على رأس أولوياتي

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أهمية الدور الذي يقوم به المراقبون الماليون بوزارة المالية في الحفاظ على المال العام عن طريق التدقيق من أن أوجه الصرف المالي تستخدم وفقاً لما هو مخصص له.

وأشار أن القرار رقم 31 لسنة 1978 والقرارات اللاحقة الخاصة بحدوث تبعية المراقبين الماليين إلى وزارة المالية الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التداخل في أعمال الرقابة المالية والتي يطعم الجميع أن تكون ذات مصداقية وكفاءة عالية، موضحاً أنه على الرغم من هذا الدور المميز إلا أن تبعيتهم لوزارة المالية وفقاً لذلك القرار قد يعرضهم إلى ضغوط ادارية وسياسية تؤدي إلى التجاوز عن العديد من أوجه الانحراف في أوجه الصرف والالتزام بقواعد نظيف المزاينة مما يتطلب معه ضرورة استقلالية الرقابة المالية عن وزارة المالية، وأوضح أن أهمية إنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المؤسسات الحكومية داخلها وخارجها كافة حتى يستطيع المراقبون الماليون المال العام. وبين أن الوضع الحالي للرقابة المالية يشوه بعض القصور نظراً لعدم شمولية الرقابة المالية لعدد من الجهات الحكومية وحث وزارة المالية على القيام بدورها بحكم مسؤولياتها حالما إن كانت حريصة على المال العام بغض النظر عن أية مبررات قد توجد تجاه ذلك.

وشدد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أن كسب ثقة وتأييد الشعب لا يأتي بالتصريحات أن لم تقتنر بالأفعال فيما يتعلق في الحفاظ على المال العام من كلاً السلطتين التنفيذية والتشريعية وخاصة أن قضية الإبداعات الملبونية والتحويلات الخارجية ما زالت عالقة بالأذهان، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة السبل للقضاء على أي تجاوز على المال العام بأي صورة كانت ومنعاً للهدر المالي مهما كان حجمه.

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أهمية الدور الذي يقوم به المراقبون الماليون بوزارة المالية في الحفاظ على المال العام عن طريق التدقيق من أن أوجه الصرف المالي تستخدم وفقاً لما هو مخصص له.

وأشار أن القرار رقم 31 لسنة 1978 والقرارات اللاحقة الخاصة بحدوث تبعية المراقبين الماليين إلى وزارة المالية الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التداخل في أعمال الرقابة المالية والتي يطعم الجميع أن تكون ذات مصداقية وكفاءة عالية، موضحاً أنه على الرغم من هذا الدور المميز إلا أن تبعيتهم لوزارة المالية وفقاً لذلك القرار قد يعرضهم إلى ضغوط ادارية وسياسية تؤدي إلى التجاوز عن العديد من أوجه الانحراف في أوجه الصرف والالتزام بقواعد نظيف المزاينة مما يتطلب معه ضرورة استقلالية الرقابة المالية عن وزارة المالية، وأوضح أن أهمية إنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المؤسسات الحكومية داخلها وخارجها كافة حتى يستطيع المراقبون الماليون المال العام. وبين أن الوضع الحالي للرقابة المالية يشوه بعض القصور نظراً لعدم شمولية الرقابة المالية لعدد من الجهات الحكومية وحث وزارة المالية على القيام بدورها بحكم مسؤولياتها حالما إن كانت حريصة على المال العام بغض النظر عن أية مبررات قد توجد تجاه ذلك.

وشدد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أن كسب ثقة وتأييد الشعب لا يأتي بالتصريحات أن لم تقتنر بالأفعال فيما يتعلق في الحفاظ على المال العام من كلاً السلطتين التنفيذية والتشريعية وخاصة أن قضية الإبداعات الملبونية والتحويلات الخارجية ما زالت عالقة بالأذهان، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة السبل للقضاء على أي تجاوز على المال العام بأي صورة كانت ومنعاً للهدر المالي مهما كان حجمه.

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أهمية الدور الذي يقوم به المراقبون الماليون بوزارة المالية في الحفاظ على المال العام عن طريق التدقيق من أن أوجه الصرف المالي تستخدم وفقاً لما هو مخصص له.

وأشار أن القرار رقم 31 لسنة 1978 والقرارات اللاحقة الخاصة بحدوث تبعية المراقبين الماليين إلى وزارة المالية الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التداخل في أعمال الرقابة المالية والتي يطعم الجميع أن تكون ذات مصداقية وكفاءة عالية، موضحاً أنه على الرغم من هذا الدور المميز إلا أن تبعيتهم لوزارة المالية وفقاً لذلك القرار قد يعرضهم إلى ضغوط ادارية وسياسية تؤدي إلى التجاوز عن العديد من أوجه الانحراف في أوجه الصرف والالتزام بقواعد نظيف المزاينة مما يتطلب معه ضرورة استقلالية الرقابة المالية عن وزارة المالية، وأوضح أن أهمية إنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المؤسسات الحكومية داخلها وخارجها كافة حتى يستطيع المراقبون الماليون المال العام. وبين أن الوضع الحالي للرقابة المالية يشوه بعض القصور نظراً لعدم شمولية الرقابة المالية لعدد من الجهات الحكومية وحث وزارة المالية على القيام بدورها بحكم مسؤولياتها حالما إن كانت حريصة على المال العام بغض النظر عن أية مبررات قد توجد تجاه ذلك.

وشدد مرشح الدائرة الثالثة د.عادل الإبراهيم على أن كسب ثقة وتأييد الشعب لا يأتي بالتصريحات أن لم تقتنر بالأفعال فيما يتعلق في الحفاظ على المال العام من كلاً السلطتين التنفيذية والتشريعية وخاصة أن قضية الإبداعات الملبونية والتحويلات الخارجية ما زالت عالقة بالأذهان، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة السبل للقضاء على أي تجاوز على المال العام بأي صورة كانت ومنعاً للهدر المالي مهما كان حجمه.

اللجنة الوطنية العليا للانتخابات تعقد مؤتمراً صحافياً اليوم

أعلنت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات مجلس الأمة 2012 عن إقامة مؤتمر صحفي لها صباح اليوم في قاعة المسرح بقصر العدل. جاء ذلك في بيان صحفي لفئة أمس يمتد فيه لقاء رئيس اللجنة ورئيس محكمة الاستئناف المستشار أحمد مساعد العجيل مع وسائل الإعلام للحديث عن استعدادات اللجنة والجراءات التي اتخذتها والترتيبات الخاصة بيوم الاقتراع واللجان الفرعية والأصلية وعدد أعضاء السلطة القضائية المقرر مشاركتهم والإشراف على الانتخابات ودور اللجنة الوطنية العليا يوم الاقتراع. وأضاف أن المستشار العجيل ستحدث غداً عن النظام الذي سيتم تطبيقه في عملية فرز الأصوات وحتى إعلان النتائج النهائية وسيحدث كذلك عن كافة الإجراءات والقوانين المنظمة لعملية الانتخابات ووضع قواعد وإجراءات الاقتراع. وأبنت في جميع المسائل والمؤوضات التي تعرض من اللجان الفرعية على اللجنة الوطنية العليا بحضور بعض المستشارين من أعضاء اللجنة.

من ألم شعر به فليس معناه أن يكرم والده فالحسم والطاعة لسمو الأمير بالقول والفعل بالسر والعلن، واقتراح المطيري حلاً للاحتقان الحالي انتظار نتيجة أداء المجلس للبل بعد احتواء الألم والفقر في أهدنا وعزوتنا من خلال الهدوء وضبط النفس انطلاقاً من احترام قرار سمو الأمير بإصدار مرسوم الضرورة بالصوت الواحد وجنيهاً إذا كان أداء المجلس غير مشرف لاسمح الله، يتم تشكيل تجمع وطني من كل فئات المجتمع ويضع الحلول والمقترحات المناسبة أمام سموالأمير وتترك لسمو الاختيار مع تقننا الكبيرة بقراره فهو ريان السيفينة الوحيد القادر يعون الله على قيادة الكويت إلى بر الأمان.

ووجه المطيري رسالة إلى المعارضة قائلا: نحن ناسن الحاجة إلى التركيز والهدوء في الفترة المقبلة بعيداً عن العواطف فهناك فئة للأفس تسعي للصدام وهو مخالف للدين والشرع والعادات والتقاليد ولأبناء قبيلتي وأبناء الدائرة الرابعة أؤكد أنني لولا عدم شعوري بالأهم لما خضت الانتخابات مظهرهم في إصبال الإهم وهو مهم في مجلس الأمة وإلى السلطة.

من ألم شعر به فليس معناه أن يكرم والده فالحسم والطاعة لسمو الأمير بالقول والفعل بالسر والعلن، واقتراح المطيري حلاً للاحتقان الحالي انتظار نتيجة أداء المجلس للبل بعد احتواء الألم والفقر في أهدنا وعزوتنا من خلال الهدوء وضبط النفس انطلاقاً من احترام قرار سمو الأمير بإصدار مرسوم الضرورة بالصوت الواحد وجنيهاً إذا كان أداء المجلس غير مشرف لاسمح الله، يتم تشكيل تجمع وطني من كل فئات المجتمع ويضع الحلول والمقترحات المناسبة أمام سموالأمير وتترك لسمو الاختيار مع تقننا الكبيرة بقراره فهو ريان السيفينة الوحيد القادر يعون الله على قيادة الكويت إلى بر الأمان.

ووجه المطيري رسالة إلى المعارضة قائلا: نحن ناسن الحاجة إلى التركيز والهدوء في الفترة المقبلة بعيداً عن العواطف فهناك فئة للأفس تسعي للصدام وهو مخالف للدين والشرع والعادات والتقاليد ولأبناء قبيلتي وأبناء الدائرة الرابعة أؤكد أنني لولا عدم شعوري بالأهم لما خضت الانتخابات مظهرهم في إصبال الإهم وهو مهم في مجلس الأمة وإلى السلطة.

أكد مرشح الدائرة الرابعة المحامي بدر تاييف المطيري خوضه الانتخابات تحت شعار «لا بد أن تسود الحكمة حتى لنزول العتمة» مشدداً على أن الترشح في الانتخابات واجب وطني كفة الدستور وتلبية لنداء ومناشدة سمو الأمير.

وأكد بدر المطيري أن الحكمة هي المخرج المناسب والحل الأمثل لازمة الحالية التي قسمت الشعب الكويتي إلى قسمين مابين مؤيد للانتخابات بيسوت واحد ومعارض لها.

وشدد على أن ماحدث من الممكن علاجه بالحكمة التي جبل عليها المجتمع الكويتي بعيداً عن الانفعال الذي يقود إلى الصدام «دع إلى سبيل ربة بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربة هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمجهدين» النحل 125 - فمن هذه الآية الكريمية ومن تعاليم ديننا الحنيف ومن طاعة ولي الأمر سمو الأمير يجب أن نخطق إلى الخروج من النفق المظلم الذي تعيشه الكويت حالياً.

وأكد أن سمو الأمير هوأب الجميع ووالد العائلة الكويتية وإذا خطأ أي شخص من أبنائه نتيجة انفعاله